

برنامج التعاون الثاني مع هيئة تحدي الألفية (الميثاق الثاني)

وقعت حكومة المملكة المغربية، في 30 نونبر 2015، برنامج التعاون الثاني (الميثاق الثاني)، مع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، ممثلة بهيئة تحدي الألفية، وذلك بهدف الرفع من جودة الرأسمال البشري وتحسين إنتاجية العقار.

وببلغ الغلاف المالي الذي رصدته هيئة تحدي الألفية للميثاق الثاني، الذي دخل حيز التنفيذ في 30 يونيو 2017، 450 مليون دولار أمريكي، تتضافر إليه مساهمة من الحكومة المغربية تعادل قيمتها على الأقل 15% من المساهمة الأمريكية.

وقد عهد بتنفيذ الميثاق الثاني إلى وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب، وهي مؤسسة عمومية يديرها مجلس للتوجيه الاستراتيجي، يرأسه السيد رئيس الحكومة ويضم من بين أعضائه الوزراء المعنيين بمشاريع الميثاق وممثلين من القطاعين العام والخاص والمجتمع المدني.

ويتمحور الميثاق الثاني، الذي سيتم تنفيذه في غضون خمس سنوات اعتبارا من تاريخ دخوله حيز التنفيذ، حول مشروعين، هما "التربية والتكوين من أجل قابلية التشغيل" و"إنتاجية العقار".

وتتقاطع أهداف هذين المشروعين، اللذين يندرجان في إطار تنفيذ التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس المتعلقة بتثمين الرأسمال البشري وتعبئة العقار في خدمة النهوض بالاستثمار، مع أهداف الاستراتيجيات القطاعية التي اعتمدها المغرب، مثل رؤية 2030-2015 لإصلاح منظومة التربية والتكوين، واستراتيجية التكوين المهني 2021، والمخطط الوطني للنهوض بالتشغيل، ومخطط التسريع الصناعي، ومخطط المغرب الأخضر.

ويشكل اختيار هذين المشروعين، اللذين يركزان على أولويتين وطنيتين، ثمرة دراسة تحليلية للإكراهات الرئيسية التي تعترض النمو الاقتصادي في المغرب، والتي أنجزتها الحكومة وهيئة تحدي الألفية، بالتعاون مع البنك الإفريقي للتنمية؛ وهي الدراسة التي خلصت إلى أن ضعف جودة الرأسمال البشري وعدم ملاءمته لحاجيات المقاولات وصعوبة ولوج المستثمرين إلى العقار يعتبران من الإكراهات الرئيسية.

مشروع "إنتاجية العقار"

يطمح مشروع "إنتاجية العقار"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 170,5 مليون دولار، إلى تحسين حكمة وإنتاجية العقار، سواء القروي منه أو الصناعي، والرفع من إنتاجيته، بغية ضمان استجابته بشكل أفضل لمتطلبات المستثمرين وتقوية جاذبيته للاستثمار، وذلك من خلال تنفيذ الأنشطة الثلاثة التالية: "حكمة العقار"، و"العقار الصناعي" و"العقار القروي".

نشاط "حكمة العقار" (10,5 مليون دولار أمريكي): يتضمن تقديم الدعم للحكومة في إطار هذا النشاط: (أ) بلورة استراتيجية عقارية وطنية ومخطط عمل لتنفيذها، وفق مقارنة تشاركية تبتغي بلوغ التوافق وضمان تملك هذه الاستراتيجية من طرف جميع الفاعلين؛ و(ب) تنفيذ الأنشطة ذات الأولوية المسطرة في مخطط العمل المعتمد.

نشاط "العقار الصناعي" (127 مليون دولار أمريكي): يتمحور حول المكونات الثلاثة التالية: (أ) تقديم الدعم التقني للأطراف المعنية، خاصة الوزارة المكلفة بالصناعة، في مجال تطوير وتدبير المناطق الصناعية؛ و(ب) بلورة مقارنة جديدة في مجال تطوير مجمعات صناعية مستدامة وإعادة تأهيل مناطق صناعية قائمة، تركز على تلبية حاجيات السوق وتشجيع الشراكة بين القطاعين العام والخاص والاستدامة البيئية والاجتماعية. وسيتم تنزيل هذه المقاربة، في مرحلة تجريبية، على مستوى ثلاثة مناطق صناعية؛ و(ت) إنشاء صندوق للمناطق الصناعية المستدامة، بهدف دعم المشاريع التي ترمي إلى تحسين حكمة واستدامة المناطق الصناعية القائمة والمستحدثة. ويبلغ الغلاف المالي الذي رصد لهذا الصندوق، المحدث بالتعاون مع وزارة الصناعة والتجارة والاستثمار والاقتصاد الرقمي، 30 مليون دولار، تشكل مساهمة هذه الوزارة فيه نسبة 50%.

نشاط "العقار القروي" (33 مليون دولار أمريكي): يهدف إلى بلورة مسطرة ناجعة من حيث الكلفة وآجال التنفيذ لتمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري والتي تخضع لمقتضيات الظهير الشريف رقم 1-69-30 بتاريخ 25 يوليوز 1969، من خلال تحويل ملكية هذه الأراضي في الشياح إلى ملكيات فردية لفائدة ذوي الحقوق. وسيتم، في مرحلة تجريبية، تطبيق هذه المسطرة على مستوى 67.000 هكتار من الأراضي الجماعية الواقعة بدائرتي الري للغرب (51.000 هكتار) والحوز (16.000 هكتار). ولاستجلاء فوائد قصوى من عملية التمليك هذه، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة، تهم على الخصوص تيسير ولوج الفلاحين للقروض البنكية لتمكينهم من إنجاز استثماراتهم وتمثين الأراضي المملوكة لهم، وتقوية قدراتهم التقنية والمهنية، وتطوير أنشطة مدرة للدخل ومحدثة لمناصب الشغل لفائدة النساء والشباب.

نشاط "العقار القروي"

يهدف نشاط "العقار القروي"، الذي رصد له غلاف مالي يناهز 33 مليون دولار والذي يهم تملك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، إلى تحويل ملكية هذه الأراضي في الشياح إلى ملكيات فردية لفائدة ذوي الحقوق.

ويندرج هذا النشاط في إطار تطبيق الحكومة للتوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس الذي دعا إلى ضرورة "تضافر الجهود من أجل إنجاز عملية تملك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري لفائدة ذوي الحقوق، مع مجانية هذا التملك" (الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في المناظرة الوطنية حول السياسة العقارية للدولة ودورها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، دجنبر 2015) وإلى جعل الأراضي الجماعية رافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الوسط القروي (الخطاب الملكي لافتتاح الدورة البرلمانية الخريفية، أكتوبر 2018).

وتتجلى الغاية من تنفيذ نشاط "العقار القروي" في تطوير نموذج لتنمية الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري بهدف محاربة الفقر في الوسط القروي، من خلال تهيئة الظروف التي تسمح بتحسين مستوى عيش الساكنة المستهدفة، والرفع من حجم الاستثمارات الفلاحية، وتنشيط السوق العقارية، ومواكبة الاجتماعية والاقتصادية للمستفيدين، وإحداث فرص الشغل.

وتشمل الأنشطة المبرمجة في هذا الإطار:

- **بلورة مسطرة ناجعة** من حيث الكلفة وأجال التنفيذ لتملك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري.
- **تطبيق هذه المسطرة الناجعة، في مرحلة تجريبية، على مستوى 67.000 هكتار من الأراضي الجماعية: 51.000 هكتار بمنطقة الغرب (أقاليم القنيطرة وسيدي سليمان وسيدي قاسم) و16.000 هكتار بمنطقة الحوز (إقليم قلغ السراغنة).**

ويقدر عدد المستفيدين المباشرين من عملية التملك التجريبية هذه بحوالي 30.000 مستفيدا. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد نتيجة تنفيذ التدابير الاجتماعية والاقتصادية المواكبة، الجاري تطويرها حاليا.

وهكذا، ولاستجلاء فوائد قصوى من عملية التملك هذه، سيتم اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة، تهم على الخصوص تيسير الولوج إلى القروض البنكية، وتقوية القدرات التقنية والمهنية للفلاحين، وتطوير أنشطة مدرة للدخل ومحدثة لمناصب الشغل لفائدة النساء والشباب.

شركاء منخرطون بقوة

يستفيد تنفيذ نشاط "العقار القروي" من الانخراط الفعال لمختلف الأطراف العمومية المعنية بتنمية العالم القروي، وعلى الأخص بتنمية الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري، وذلك بهدف ضمان تنمية شاملة للسكان المستهدفة وتيسير تأهيلها وتحقيق استقلاليتها الاقتصادية.

وهكذا، يتم إنجاز عملية التملك التجريبية، الذي كان موضوع اتفاقية التنفيذ الموقعة في 19 يوليو 2018، بفضل التعبئة القوية لمختلف الأطراف المعنية، المتجلية في وزارة الداخلية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، والمكتبين الجهويين للاستثمار الفلاحي للغرب والحوز، بدعم من وكالة حساب تحدي الألفية-المغرب.

وهكذا، ولاستجلاب فوائد اقتصادية واجتماعية قصوى من عملية التملك هذه، من المرتقب اتخاذ مجموعة من التدابير المواكبة بغية ضمان تثمين فلاحي أفضل للأراضي التي تم تملكها، وكذا تحقيق تنمية شاملة تضع الرأسمال البشري في صلب أهداف هذا المشروع. ويتم تطوير هذه التدابير المواكبة بشراكة مع مؤسسات وطنية، وهي:

- **المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، بغية تطوير أنشطة مدرة للدخل ومحدثة لفرص الشغل لفائدة النساء والشباب.
- **مجموعة القرض الفلاحي للمغرب**، بهدف تقديم الدعم المالي للمستفيدين، من خلال تيسير ولوجهم إلى القروض البنكية، ومواكبتهم في تطوير مخططاتهم الاستثمارية، وتزويدهم بمعارف مالية أولية. وقد تم توقيع اتفاقية شراكة لهذا الغرض في 17 أبريل 2019.
- **المكتب الوطني للاستشارة الفلاحية**، بغية تعزيز القدرات التقنية والمهنية للفلاحين، من خلال توفير الاستشارة لهم بشأن الممارسات الزراعية الجيدة وفرص الدعم الذي توفره الدولة، ومواكبة المنظمات المهنية الفلاحية.
- **الوكالة الوطنية لمحاربة الأمية**، بهدف توفير برامج لمحو الأمية الوظيفي للمستفيدين، بغية تعزيز قدراتهم في مجالات المحاسبة، والتسويق، وإدارة المشاريع، وضمان التمكين لهم بشكل أفضل.

شراكة ما لبثت تؤتي ثمارها

مكن التعاون الوثيق بين مختلف الأطراف المعنية بعملية التمليك، المتجلية في وزارة الداخلية، ووزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، والوكالة الوطنية للمحافظة العقارية والمسح العقاري والخرائطية، والمكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي للغرب، من توفير الشروط الأولية لتنفيذ عملية التمليك من حيث بلورة بعض الإصلاحات ذات الصبغة القانونية، وهي:

- المدونة العامة للضرائب (المادة 129، الفقرة 17) التي تقضي بإعفاء عمليات التمليك التي تتم وفقًا لأحكام الظهير رقم 1-69-30 بتاريخ 10 جمادى الأولى 1389 (الموافق لـ 25 يوليوز 1969) المتعلق بالأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري.
- المرسوم رقم 135-16-2 بتاريخ 20 أبريل 2016 المتعلق بإعفاء الأراضي الجماعية الواقعة بدوائر الري من الرسوم المتعلقة بالتسجيل العقاري، تطبيقًا للتوجيهات الملكية السامية ذات الصلة.
- الدورية المشتركة رقم 3726 بتاريخ 23 يوليوز 2018 لوزير الداخلية ووزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، المتعلقة بمسطرة تمليك الأراضي الجماعية الواقعة داخل دوائر الري.